

## ندوة نقاش بعنوان "احتجاجاً على نظام لبنان"

10 حزيران/ يونيو 2019

فرح الشامي - مسؤولة برنامج في معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة

لطالما عُرف النظام السياسي في لبنان بكونه طائفي، ومذهبي، وزبائني، وفساد ومبني على المحاصصة. ولطالما اعتبر المجتمع المدني اللبناني أن هذه التركيبة السياسية، التي تتلاقى فيها مصالح رجال السلطة ورجال الأعمال، تقف عائقاً أمام إمكانية الهامش الكبير للديمقراطية الذي يتمتع به لبنان مقارنة بالدول العربية الأخرى، بأن يحدث التغيير الفعال والمرجو على مستوى السياسات العامة والتشريعات والقوانين. فقد شهد لبنان في العقدين الأخيرين، وخاصة بعد العام 2005 وبشكل أخص بعد اندلاع الثورات العربية، ناشطية مجتمعية عارمة أخذت أشكالاً واستهدفت مسائل متنوعة، إلا أن معظمها باء بالفشل أو لم ينجح سوى في تحقيق جزءاً بسيطاً وأحياناً لا يُذكر من المطالب والمشاريع المطروحة.

وفي هذا السياق ارتأى معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت وقسم العلوم السياسية والإدارة العامة في الجامعة أهمية تنظيم ندوة نقاش عامة بعنوان "احتجاجاً على نظام لبنان"، تكون مستوحاة من بحث قامت بنشره الدكتورة كارمن جحا في "دورية الشرق الأوسط" (ميدل إيست جورنال)، وذلك سعياً إلى الإجابة على ثلاثة أسئلة رئيسية: "ماهي الاستراتيجيات التي يوظفها النظام السياسي اللبناني من أجل إحكام القبضة على الاحتجاجات والمحتجين؟ كيف يصيغ السياسيون الخطابات والشعارات المضادة ويستخدمونها من أجل نقض المطالبات بالتغيير؟ وما هي الأنواع الممارسة من القمع والعنف في وجه المحتجين؟" كما هدفت هذه الندوة إلى البحث عن التفسير الخارجي لفشل الحراك في لبنان في حين ركزت معظم الدراسات - ولا تزال - على التفسير الداخلي لذلك.

عُقدت هذه الندوة في 10 حزيران/ يونيو 2019 في رحاب الجامعة وتحدثت فيها نخبة من الأكاديميين الذين تركّز أبحاثهم على هذا الموضوع (الدكتور سامر فرنجية والدكتورة كارمن جحا) ومن الناشطين والحقوقيين المنخرطين في المجال العام وفي أبحاث ذات صلة (نزار غانم ونائلة جعجع وواصف حركة). كما أدارت الحوار الدكتورة دينا الخواجة، وحضر الندوة مجموعة كبيرة من الأكاديميين والصحافيين والناشطين وممثلي منظمات المجتمع المدني والفاعلين في المجالين الحزبي والسياسي. سمح ذلك بالتطرق إلى القضايا المطروحة من خلال منظورات ومقاربات مختلفة وأتاح مساحة حاضنة لكافة وجهات النظر.

وقد تبين أن النظام اللبناني يستخدم ثلاث أدوات أساسية للتصدي للحركات الاحتجاجية وإفشالها، وهي: الاختراق والاحتواء (co-optation)، والتأطير البديل، والقمع. وكان ثمة اتفاق على أنّ الأداة الأولى هي الغالبة إذ تتمثل بشكل أساسي باستخدام السلطة لسرديات مضادة مبنية على حجج كأهمية الحفاظ على العيش المشترك وعلى الأمن والاستقرار. وتتمثل هذه الأداة أيضاً بقيام السلطة بحوارات مغلقة توهم الناس بكونها جهود لإيجاد الحلول، مما يفرغ الاحتجاجات من قيمتها ويميعها. ويندرج أيضاً تحت هذه الأداة محاولات السلطة المستمرة بإقناع الناس بأن هذه الحركات ليست على الدرجة المطلوبة من العزيمة والعمق بل أنها مجرد بلبلة تُعرض لبنان لخطر اللحاق بدول مثل سوريا واليمن وليبيا. ذلك فضلاً عن اتباع السلطة أساليب الإلهاء بقضايا موجودة أو مفتعلة، وممارستها للعنف، وخرقها للحركات من خلال إدخال مجموعات

شعبية حزبية إلى الاحتجاجات كي تقوم بأعمال شغب من شأنها تعرية هذه الاحتجاجات من سلميتها وشرعيتها، وبالتالي تبطلها.

بالإضافة إلى ذلك، أصرّ البعض على استذكار المشاكل الخاصة بالاحتجاجات نفسها مثل أنها غير مفتوحة على بعضها البعض، ومثل خروجها من قيود الحركة البديلة والـ mainstream، ونخبوية الناشطين، ومطالبهم الكثيرة والطموحة وأحياناً المتضاربة وغير المُقدّمة بشكل منظم واستراتيجي، وغير ذلك، ممّا أدى إلى خسارة الحركات لرأس مال سياسي كبير. فقد تبلورت هذه العوامل في ظلّ خلاف سياسي غير حقيقي وتضييق لمساحات الحرية والتعبير، بما في ذلك تواطؤ السلطة القضائية مع الأحزاب السياسية. وأخيراً وليس آخراً، تحدّث البعض عن وجود أسباب ضمنية غير مباشرة لفشل محاولات المحتجين مثل عدم انخراط المرأة بشكل كافٍ وفعال في الحركات الاحتجاجية ودور الحرب الأهلية في مستوى التجرؤ على السلطة والسياسيين، كما في مستوى اندفاع المحتجين وولائهم للمطالب المرفوعة التي غالباً ما تتعارض مع مذهبهم الدينية/ الطائفية وليس فقط السياسية، إلخ.

وتكمن أهمية هذه الندوة في تجسيد الهدف الأسمى لمعهد الأصفرى في سد الفجوة بين العمل الأكاديمي والناشطين المجتمعية – بما فيها الحركات الإجتماعية ومنظمات المجتمع المدني – وفي خلق مادة صلبة لأبحاث مستقبلية ترصد وتوثق وتحلل الحركات الإجتماعية من هذا المنطلق، وتحديدًا في بلد مميز مثل لبنان. فلبنان لا يعاني من مجرد نزاعات وانقلابات سياسية صريحة وواضحة المعالم، بل يعاني من قمعية وسلطوية من نوع آخر إذ أنها مغطاة بعباءة "الديمقراطية".